

تقرير

تقدم الجيش يعجل «اتفاقاً مبدئياً» لمصالحة في وادي بردى

د. هشام - مرح ماشي

مع استمرار الضغط العسكري على قرى وبلدات وادي بردى، بدأت بوادر اتفاق مصالحة تظهر أمس في المنطقة. ارتفاع الزخم العسكري والتصميم على الوصول إلى محيط عين الفيحة، ضيق الخناق على مسلحي الوادي وأخرج نحو 500 شخص، بينهم 50 مسلحاً من المحسوبيين على «أحرار الشام»، من بلدات دير مقرن وبسيمة وعين الفيحة، إلى أحد حواجز الجيش لتسليم أنفسهم وتسوية أوضاعهم، في ضوء التعنت المتزايد من قبل مسلحي «جبهة النصرة» برفض المصالحة والخروج إلى إدلب. التصريح الرسمي الأول حول التطورات، كان لمحافظ ريف دمشق علاء إبراهيم، الذي أوضح أنه جرى التوصل إلى «اتفاق أولي يقضي بتسليم المسلحين أسلحتهم الثقيلة وخروج المسلحين الغرباء من منطقة وادي بردى، ودخول وحدات الجيش العربي السوري إلى المنطقة... تمهيداً لدخول ورشات الصيانة والإصلاح إلى عين الفيحة لإصلاح الأعطال والأضرار التي لحقت بمضخات المياه والأنابيب».

وبدوره، أقرن الحديث عن الاتفاق اجتماعاً مسائلاً، أمس، بين لجان المصالحة المحلية وقيادات مسلحي المنطقة، الذين طلبوا مهلة للتشاور ببند الاتفاق المتضمن شروط الجيش السوري، لوقف العملية العسكرية على مراكز المسلحين ضمن قرى وبلدات وادي بردى. مصادر ميدانية لفتت إلى أن تعثر الاتفاق باستمرار كان بسبب قيادات «النصرة»، الموجودة على محاور بسيمة وعين الفيحة وعين الخضرة وعين حاروش. ويشير إلى استمرار العملية العسكرية ضمن هذه المناطق، في محاولة لفرض الاتفاق وفق شروط الجيش في أسرع وقت ممكن. وتؤكد المصادر أن الجيش ما زال مستمراً في هجومه على مواقع المسلحين في تلك المحاور، واستهدف سلاح الجو أكثر من 40 هدفاً لـ «جبهة النصرة» في قرى وبلدات الوادي، بالتزامن مع تغطية مدفعية وصاروخية.

ودفع استمرار العملية العسكرية إلى بدء وساطة روسية، تعمل على ضمان تنفيذ بنود الاتفاق، بما يؤدي إلى إدخال ورش الصيانة لإعادة ضخ المياه إلى العاصمة السورية، بعد مرور ثلاثة أسابيع لم تحمل جيداً، في ظل تعثر محاولات إقرار الاتفاق. وكان الجيش قد تقدم ببطء خلالها، ووصل قبل أيام إلى ظهر المسابي وتلال محيطه ببلدتي دير مقرن وكفر الزيت، حيث تركزت قوات الجيش على بعد كيلومترين (خط نظر) عن النبع الحيوي. ويتوقع مشرف التنسيق والمتابعة في وزارة المصالحة السورية فراس باشا، أن تفرز الساعات المقبلة نتائج جديدة على صعيد المصالحة. ويرى أن فرص إتمام الاتفاق هذه المرة أكثر نضجاً من سابقتها، إذ إن العمل العسكري يفرض واقعاً جديداً على الأرض. ومن المتوقع، بحسب العسكريين في المنطقة، أن يصل الجيش إلى نبع الفيحة في وقت قريب جداً، سواء من طريق التسوية السياسية أو العمل العسكري، في ضوء إصرار القيادة السورية على إنهاء الملف العالق منذ أسابيع.

ومن الجدير بالذكر أن نبع الفيحة الذي خرج عن الخدمة، الشهر الفائت، والواقع تحت سيطرة مسلحي وادي بردى، يمد العاصمة السورية بأكثر من 70% من احتياجاتها المائية، الأمر الذي أدى إلى تهديد الأمن المائي لدمشق، ووقوع المسؤولين الحكوميين في أزمة توفير بدائل مؤقتة عبر آبار صغيرة في محيط العاصمة.

من الرقعة إلى الباب: عين على الأستانة ويد على الزناد

مرشحاً للتكرار). ورفضت ثلاثة مصادر ميدانية سورية الخوض في أي حديث يتعلّق بهذا المحور، باستثناء التأكيد على «جاهزية القوات السورية لتنفيذ أي أوامر». ويؤكد واحد من المصادر أن «الإستعدادات في معسكرات الجيش وحلفائه لم تتوقّف طوال الشهر الماضي، وليس من المعهود أن يتم الإعلان عن إجراءات كهذه». ويضيف «في بعض الأحيان تحاول وسائل الإعلام أن تبدو كأنها هي من يضع خطط المعارك، فتحدثت عن تحرك هنا وإستعداد جديد هناك، أما على أرض الواقع فقواتنا في حالة تأهب وإستعداد دائماً». وعلى نحو مماثل، تحفّظ مصدر دبلوماسي رفيع المستوى، تحدثت إليه «الأخبار»، عن التطرّق إلى أي تفاصيل عسكرية. المصدر اكتفى بالإشارة إلى أن «المناطق التي تحتلها التنظيمات الإرهابية، و«داعش» على رأسها، ليست مشمولة بأي اتفاق، وشأن أي عملية لتحرير تلك المناطق لا يخضع لضوابط سوى تقديرات القيادتين السياسية والعسكرية». في الوقت نفسه أكد المصدر أن «الحليف الروسي أثبت طوال السنوات الماضية أنه عونٌ حقيقي للجيش السوري ضدّ الإرهاب، والحديث عن تحفظات روسية على أي عملية يشنّها الجيش، تحديداً ضدّ تنظيم «داعش»، هو ضربٌ من التوهّم». ويبدو جلياً حرص المصادر السورية على إبقاء الاحتمالات قائمة في ما يتعلّق بالباب، رغم وجود عقبات تجعل خيار شنّ عملية برية على هذا المحور أمراً مستبعداً في الفترة الراهنة. ولا تقتصر تلك العقبات على الشق السياسي فحسب، بل تتعداه إلى ظروف الميدان، لا سيما في ظلّ تزايد المؤشّرات حول وجود نيّات لدى «جبهة النصرة» وحلفائها لشنّ هجمات جديدة نحو مدينة حلب. انطلاقاً من الريف الغربي.

في أحد مطاعم مدينة دوما في ريف دمشق (أف ب)



الباب» بنصر شبيه بما حقّقه في جرابلس ودابق وسواهما. وتبدو لافتة في هذا السياق عودة الجيش السوري إلى استهداف مناطق سيطرة «داعش» في الباب بعد توقف طويل، بالتزامن مع ترويج أنباء عن اعتزام الجيش شنّ عمليات عسكرية تهدف إلى تحرير المنطقة التي تشكل حاصرة رخوة من شأنها تهديد «إنجاز حلب» في حال سقوطها في قبضة «درع الفرات». ولا يمكن فهم تطوّرات الميدان السوري المشرعة على جميع الاحتمالات في معزل عن المشهد السياسي الذي يضجّ بنشاط متزايد على خطوط عدّة، أبرزها «موسكو - أنقرة» و«طهران - دمشق». وتشير المعطيات المتوافرة إلى أن كلّ اللاعبين الفاعلين في الشمال السوري يتعاملون مع الميدان في الفترة الراهنة بوصفه صندوق بريد قابلاً للتفجير في أي لحظة. وليس أدلّ على ذلك من توافر العودة السورية إلى أجواء معركة الباب بتزايد النشاط الدبلوماسي على خط طهران - دمشق. وكانت المرحلة التي سبقت «حسم حلب» قد شهدت تجميداً لعمليات عسكرية كان الجيش في انتظار الساعة الصفر لشنّها في اتجاه الباب، قبل أن تفرض حسابات السياسة نفسها وتمنح الأتراك الأفضلية. ورغم أن مناطق تحشيد الجيش السوري وحلفائه في كل من كوبرس (ريف حلب الشرقي، وجنوب الباب) وقرتي فاح وتغلاتة (ريف حلب الشرقي، وجنوب شرق الباب) قد شهدت خلال الأيام الثلاثة الماضية نشاطاً متزايداً، غير أن ذلك لا يعني بالضرورة أن الجيش على وشك إطلاق عملية برية على هذا المحور، لا سيما في ظل تحفظات روسية لا يمكن تجاهلها ببساطة. ويسهم في تعقيد المشهد قيام الطائرات الروسية بتقديم دعم محدود لقوات «درع الفرات» في عملية الباب (وهو أمر يبدو

جبهات سورية عدّة مشتتة. لكنّها تراوح بين كزّ وفرّ. المشهد في الشمال على وجه التحديد يوحي بأنّ كلاً من محاوره ينتظر كلمة سر قادمة من دهاليز السياسة. لينجز مطيحا التوازنات المفروضة (بحذر) حته الأت

صهيب عنجيني

يبدو المشهد الميداني السوري في حالة أشبه بـ«الستاتيكو»، على الرغم من استمرار المعارك على كثير من الجبهات، تتساوى في ذلك المحاور التي تُعدّ مناطق نشاط عسكري للجيش السوري وحلفائه، مع مناطق عمليات «التحالف الدولي»، ومحاور القوات التركية الغازية تحت اسم «درع الفرات»، «الهدنة» التي أقرت بموجب توافق روسي - تركي لم تجد طريقها إلى التطبيق الفعلي في مناطق عدّة، ويمكن القول إن ذلك لا يبدو مفاجئاً بفعل عوامل عدّة، على رأسها أن الاتفاق المذكور جاء أشبه بغطاء إعلامي يهدف إلى منح لقاء الأستانة الموعود نقاط دعم «معنوية». ويصعب تصوّر نجاح اتفاق يستثني «جبهة النصرة/ فتح الشام» من دون أن يترافق ذلك بخطوات عملية تُقدم عليها المجموعات المسلحة الأخرى لفصل مناطق سيطرتها عن مناطق سيطرة «النصرة»، وهو أمرٌ غير وارد (حتى الآن) في حسابات المجموعات ولا الدول المؤثرة فيها. لكن عدم تطبيق «الهدنة» بشكل كامل لم يفضّ بعد إلى شنّ أحد الأطراف عملية كبرى جديدة (باستثناء ما تشهده منطقة وادي بردى التي تضاربت التصريحات حول شمول الهدنة لها من عدمه). أمّا عملية «غضب الفرات» التي أطلقتها «قوات سوريا الديمقراطية»، أوائل تشرين الثاني الماضي تحت قيادة «التحالف الدولي»، فتستيز بتباطؤ لا يبدو اعتباطياً، في انتظار تسلم الإدارة الأميركية الجديدة مهامها بشكل رسمي وتحديد أولوياتها السورية. عملية «درع الفرات» بدورها لم تتوقّف (وهي غير معنّية بالاتفاق بطبيعة الحال)، لكنّها رغم ذلك تبدو بعيدة عن تنويع «مرحلة



فيه موسكو على بدء المفاوضات ونجاح مؤتمر الأستانة، و«توريط» الرئيس رجب طيب أردوغان أكثر في التحالف معها، طمعاً في انتزاع الحليف العسكري الأبرز لواشنطن، في حلف «الناتو». ومع أن «حرب التفكيك» التي أسهمت بها تركيا، متوهمة أنها ستبقى خارج حدودها، وباتت تشكل الآن خطراً كبيراً على الداخل التركي مع تصاعد الأعمال الإرهابية لتنظيم «داعش» ونشاط حزب العمال الكردستاني، تحاول أنقرة تثبيت سيطرة جغرافية في الشمال باستخدام «درع الفرات»، فارضة كالتنوّع إخوانياً بديلاً من سيطرة «داعش». ولعلّ الكلام الذي أطلقه زعيم «داعش» أبو بكر البغدادي في خطابه الأخير، ووصفه «الإخوان» بـ«إخوان الشياطين» تزامناً مع دعوته أنصاره إلى مهاجمة الداخل التركي، يشير إلى توجّسه من نيّة تركيا، تظهير الإخوان المسلمين بديلاً من تنظيمه، ليس في سوريا وحدها، بل على امتداد المنطقة.

الأطراف الغربية للمقطع الغربي من الموصل»، إذ إن المهمة تقضي بـ«قطع خطوط الإمداد لمسلحي داعش بين المدينة والقطاع الغربي». وستسفر العملية، التي ستقسم إلى قسمين، إلى «تطويق محكم لتلعفر»، على أن يبدأ، في قسمها الثاني، الدخول إلى المدينة، إلى جانب القوات الأمنية «إن كانت حاضرة».

ويلفت المصدر إلى أن الفصائل أكملت بشكل شبه نهائي استعداداتها، وهي بـ«انتظار أمر

شرقي تلعفر، فإن العمليات تتضمن الوصول إلى قرية العاشق (32 كلم شمال غربي الموصل؛ 10 كلم شمال شرقي تلعفر)، لوقوعها في «قلب الطريق الواصل بين القطاع الغربي وتلعفر». ويؤكد المصدر أن «العملية، إن حُسمت، فإن مدينة الموصل ستحاصر بشكل تام، ونعتقد أن الخطوة سنتهي العمليات في الموصل»، لأن «داعش» يكون قد خسر أي مساحة للمناورة هناك.

أولت بغداد إلى «الحشد»، باعتباره مؤسسة تابعة لرئاسة مجلس الوزراء، تطهير المناطق الواقعة بين القطاع الغربي للموصل وتلعفر، وتحديداً عند سلسلة تلال المحلبية (نحو 36 كلم غربي الموصل؛ 25 كلم جنوب شرقي تلعفر) باعتبارها واحدة من أهم بقع انتشار «داعش» في سهل نينوى، إذ تكمن أهمية تلك السلسلة بامتدادها حتى الأحياء الشمالية الشرقية لتلعفر. وعلى محور آخر، وتحديدًا شمال

العمليات، الذي سبّط في الأيام القليلة القادمة، إضافة إلى وصول بعض القوات إلى نقاط تمركزها لكي تباشر بمهامها». وستتزامن عمليات تلعفر مع تلك التي ستنتقل في المقطع الغربي للموصل، «إذا تمكّنت القوات من استعادة الأحياء الشرقية بشكل كامل، وإن لم تتمكن فإنه - على أقل تقدير - ستكون قد بدأت بالتقدّم من المحور الجنوبي باتجاه القطاع الغربي». ووفق «الصفحة السادسة»، فقد